الوحدة التعلمية الأولى: ماهي الجريمة البيئية

الملخص:

لا يبدو تأثير الجريمة البيئية الواحدة خطرا، لكن تقييم النتائج الحقيقية للإجرام البيئي يجب أن يشمل التأثير المتراكم للانتهاكات البيئية المتكررة على مر الزمن، فالشركات والأفراد الذين ينتهكون القوانين البيئية يميلون إلى ذلك كجزء من ممارساتهم المهنية الروتينية. وعليه وجب تعريف هاته الجرائم التي تمس بالبيئة ومعرفة خصائصها.

الكلمات المفتاحية:

البيئة، الجريمة، الضرر، الإنسان

الأهداف التعليمية:

في نهاية هذه الوحدة التعليمية يتحصل الطالب على الكفاءات الآتية:

- **يستطيع تعريف الجريمة البيئية .**
- **يلم بخصائص الجريمة البيئية.**

1. المفهوم العام للجريمة والبيئة

لقد تعدل مفهوم الجريمة وتطور عبر العصور بسبب اختلاف الجماعات والأمم والثقافات، فتعددت بذلك مفاهيمها ودلالاتها وتنوعت مصطلحاتها، وبهذا تعتبر الجريمة ظاهرة نسبية يختلف مفهومها من مجتمع لآخر، ومن مكان لآخر داخل المجتمع الواحد، إذ أن لكل مجتمع مقاييسه وأحكامه وقيمه الخلقية والاجتماعية ولكل مجتمع عاداته وتقاليده وحضارته، وظروفه الاقتصادية والسياسية والتربوية التي على أساسها تحدد تلك المقاييس والأحكام والقيم.

ولما كانت معاني الجريمة متنوعة ومظاهرها متعددة، بالإضافة إلى كثرة طوائف المجرمين والمنحرفين واختلاف معالم الشخصية المجرمة من فرد لآخر اختلافا كبيرا يضاف إلى هذا ارتباط بعض السلوكات الإجرامية بقضايا سياسية ودينية، مما أدى إلى تنوع المفاهيم التي تطلق على ظاهرة الجريمة وإلى اختلاف مواقف الناس إزاء بعض الظواهر الإجرامية فضلا عن اختلاف رؤى العلماء والباحثين على تنوع تخصصاتهم من نفسية واجتماعية وقانونية وشرعية.

وبالتالي وجد كثير من الباحثين والعاملين في ميدان الإجرام والانحراف صعوبة في استجماع هذه العناصر كلها في تعريف عام جامع مانع.

وقد أشار إلى هذه الصعوبة الأستاذ "محمد فريد وجدي" بقوله: "يحار الذي يحاول أن يضع حدا قاطعا مانعا للجريمة، يجمع عليه الناس كافة، فقد اختلفت مذاهب الناس في تحديدها في كل زمان ومكان اختلافا لم يعهد له مثيل في سواها"

وفيما يلي أحاول أن أعرض مختلف تعاريف الجريمة ومفاهيمها:

تعريف الجريمة من المنظور القانوني:

يعتبر الفرد مجرما من الناحية القانونية إذا قام بفعل أو ترك فعلا يعاقب عليه القانون، ويعرف "بول تابان" Paul W .Tapan "، وهو أحد أنصار التعريف القانوني للجريمة، الجريمة بأنها فعل متعمد أو إهمال يخالف القانون الجنائي ويرتكب بدون تبرير وتعاقب عليه الدولة على اعتبار أنه جناية واضحة. ويرى أن السلوك المنحرف مهما استنكره الناس لا يدخل في نطاق السلوك الإجرامي ما لم ينص القانون الجنائي على ذلك.

وبهذا المعنى نجد التعريفات القانونية تعمل عادة على أن تعكس الثقافة القانونية والعمليات الإجرائية القضائية التي يتعرض لها الفرد متى برزت وتحققت علامات ودلالات انحرافه، وعادة ما نجد في الاتجاه القانوني وصفا للأفعال الإجرامية وتحديدا للعقوبات عن طريق مصطلحات قانونية خاصة من أجل حماية المواطن وتوفير الحماية للمجتمع من أولئك الذين يصبح سلوكهم على درجة معينة من الخطورة الاجتماعية.

وعرفت الجريمة بأنها "الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه، ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه". وأصحاب هذا التعريف يعتبرون السلوك جريمة إذا خرج عن القانون.

والقانون هو مجموعة من القواعد السلوكية المحددة التي تسنها الدولة، وتضع عقوبة محددة لمن يخالفها، ويقوم الممثلون الرسميون للدولة بتوقيعها على المخالف أيا كان

وفي نفس الاتجاه عرفت الجريمة بأنها ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون. ويعرف الجانب الغالب من القانون الجريمة بأنها "النشاط الذي يصدر من الشخص، إيجابيا كان أم سلبيا، يقرر القانون له عقوبة من العقوبات".

وعرفت الجريمة بأنها تلك العلل التي تنتهك القانون الجنائي، ويعاقب عليها من قبل السلطة السياسية في المجتمع.

ويذكر لنا الأستاذ الدكتور "جمال معتوق" مجموعة من التعاريف القانونية للجريمة نذكر منها ما يلي:

الجريمة هي كل فعل أو امتناع يقع بالمخالفة لقاعدة جنائية منصوص عليها، ويتقرر له جزاء جنائي يتمثل في عقوبة جنائية أو تدبير احترازي

والجريمة هي سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا أو تهديدا لقيم المجتمع أو لمصالح أفراده الإنسانية، أو لما يعتبره المشرع كذلك، وسيلته في ذلك النص القانوني

ويذكر "دون جيبونز" Don Geibbons أن المجرم من وجهة النظر القانونية هو الفرد الذي يؤدي سلوكا معينا يخالف المحرمات أو الأوامر الواردة في القانون الجنائي، أي أن المجرم من وجهة النظر القانونية هو الشخص الذي يخرج على القانون الجنائي

كما تعرف الجريمة على أنها فعل غير مشروع إيجابي أو سلبي صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون لمرتكب هذا الفعل عقوبة أو تدبيرا احترازيا

ويعرف الدكتور "مصطفي عبد المجيد كاره" الجريمة بأنها ارتكاب فعل، أو امتناع عن القيام بواجب، منصوص عليه قانونا ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون. كما يعرفها أيضا بأنها الفعل، أو الترك، المخالف لنص القانون الجزائي المشرع من قبل الهيئة السياسية للمجتمع، والذي يتطلب بالضرورة النص على عقوبة مقررة ومحددة، وغير ذلك من الإجراءات الاحترازية أو بدائل العقاب مما يتم تنفيذه في حالة الإدانة ضد المرتكب للفعل، دون سواه، من قبل سلطة سياسية شرعية مكلفة بتنفيذ الأحكام

ويكاد يجمع القانونيون على اعتبار السلوك الإجرامي كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع وينص عليه القانون بمثل قاعدة جزائية تطبق على الخارجين عنها

ومن خلال التعاريف القانونية للجريمة نخلص إلى أنها تلتقي عند اعتبارها سلوكا خارجا عن القانون ويتخذ هذا السلوك شكلين مختلفين، الشكل الأول فعل إيجابي ويتمثل غالبا في ارتكاب فعل ما كالقتل أو الاختلاس أو الاغتصاب، والشكل الثاني فعل سلبي يتمثل في الامتناع عن الفعل الواجب كأن تحجم الأم عمدا عن إرضاع ولدها حتى يموت، فهي تعد منتهكة لجريمة القتل، أو كأن تمتنع جماعة من إنقاذ غريق أو كأن يمتنع شخص ما عن ري العطشان حتى يموت بسبب العطش.

ووجه للتعريفات القانونية للجريمة اعتراض عام مفاده أن تلك التعريفات قاصرة ولا تعبر عن حقيقة الجريمة بحيث أغفلت كثيرا من الأفعال والسلوكات التي تندرج في إطار الجريمة، ذلك أن المشرع الذي يضع القوانين قد يغفل عن أفعال فيعدها من الحريات العامة كما أغفلت

تلك التعريفات كثيرا من العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، وهكذا برزت اتجاهات تطالب بضرورة الكشف عن الخصائص غير القانونية التي تحكم مسار الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ونفسية، ولم تكن هذه الاتجاهات ترمي إلى إلغاء المنظور القانوني، بقدر ما ترمي إلى ربطه بالجوانب الاجتماعية والنفسية كي تتسع دائرة تعريف الجريمة.

ومهما يكن من أمر فإن الطرح القانوني للجريمة يعد من التفسيرات المهيمنة على الدراسات التي تناولت السلوك الإجرامي و الانحرافي، ونجد هذا حتى لدى علماء الاجتماع الجنائي وعلماء الاجتماع الانحرافي.

---

2. **تعريف الجريمة البيئية**

كل سلوك ايجابي أو سلبي غير مشروع سواء كان عمديا أو غير عمدي، يصدر عن شخص طبيعي أو معنوي يضر أو يحاول الإضرار بأحد عناصر البيئة، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر يقرر له القانون البيئي عقوبة أو تدابير احترازية.

---

3. **خصائص الجريمة البيئية:**

صعوبة تحديد الجريمة البيئية

من أبرز ما تتسم به الجريمة البيئية هي صعوبة تحديد أركانها وعناصرها وشروط قيامها، و لقد اكتفى قانون البيئة بالنص عليها بوضع الإطار العام لها و تحديد جزاءاتها محيلا على الجهات الإدارية المختصة مهمة تحديد عناصرها و شروط قيامها و كافة التفاصيل المتعلقة بها، أو إلى قوانين أخرى، أو الإحالة إلى المعاهدات الدولية التي تم الانضمام إليها.

و تكمن صعوبة تحديد أركان الجريمة البيئية و عناصرها في كون أن بعضها من جرائم الخطر باعتبار أنه من المحتمل أن تشكل تهديدا يمكن أن يلحق بمصلحة محمية قانونا وفقا لتسلسل الأحداث الطبيعي و يمكن أن تصنف من جرائم الضرر ذات السلوك الإجرامي المشكل لاعتداء فعلي، و الذي من شأنه أن يترتب عليه اعتداء حقيقي و أثر على مصلحة محمية قانونا.

صعوبة إكتشاف الجريمة البيئية: تمتاز بعض الجرائم البيئية بالغموض كتلك المتعلقة بتلويث الهواء بغاز سام لا لون و لا رائحة له، و من ثم فإن اكتشافه من طرف الإنسان أمر في غاية الصعوبة، إذ لا يأتي ذلك إلا عن طريق أجهزة خاصة تكشف تلوث الهواء و درجته و نوعية

المادة الملوثة؛ بالإضافة إلى أن تأثير هذه الجرائم قد لا يظهر على المجني عليه إلا بعد مرور فترة زمنية معينة، كتأثير عوادم مصانع الإسمنت على العمال أو السكان.

جريمة وقتية ومستمرة: إن طبيعة الفعل المادي المكون للجريمة هو فاصل التمييز بين كونها وقتية أو مستمرة بغض النظر عن إذا كان هذا الفعل إيجابيا أم سلبيا، فإذا تمت الجريمة و انتهت بمجرد إتيان الفعل فهي وقتية ، أما إذا استمر السلوك الإجرامي فترة من الزمن نكون أمام جريمة مستمرة ، فالعبرة من الاستمرار هو تدخل الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعا و متجددا، إذ لا يعتد بالفترة التي تسبق هذا الفعل من تهيأ لارتكابه والاستعداد لاقترافه، أو بالزمن الذي يليه و الذي تستمر فيه آثاره الجزائية في أعقابه، حيث أنه من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسري على الجريمة المستمرة حتى و لو كانت أحكامه أشد لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة.

و من أمثلة الجرائم البيئية المستمرة تلك المتعلقة بإدارة النفايات الخطرة بالمخالفة للقانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، لاسيما المواد 17-18-19-20-21 منه.

امتداد أثر الجريمة: تمتد الآثار الناجمة جراء الجرائم البيئية لفترة زمنية طويلة حتى تقوم الطبيعة بإزالة ما نجم عنها من ملوثات، أو أن يقوم الإنسان بإعادة الحال إلى ما كانت عليه.

اتساع مسرح الجريمة البيئية : تتميز الجريمة البيئية باتساع مسرحها و نطاقها اللامتناهي، فالبيئة الهوائية مثلا لا يوجد ما يحدها كما أن بقعة الزيت قد تنتشر في البيئة المائية حسب الكمية التي تم تسريبها، مما يصعب السيطرة على مثل هذه الجرائم في وقت قصير بمنع انتشارها، و الذي عادة يكون بصفة سريعة نظرا لطبيعة مكونات البيئة.

جريمة دولية عابرة للحدود: يمكن أن ترتكب الجريمة البيئية داخل الحد ود الوطنية ، و من ثم فإنها تعد اعتداء واضحا على الأحكام التي تسعى للحفاظ على التوازن البيئي، كقيام شخص ما بصرف المواد المشعة و إغراقها في البيئة المائية و قد ترتكب الجرائم البيئية خارج الحدود السياسية للدول، و بالتالي فإنه يمكن اعتبارها جريمة دولية عابرة للحدود لاسيما إذا تعلق الأمر بجرائم تلوث البيئة الهوائية وما قد يكتنفها من صعوبات للسيطرة عليها نتيجة الانتشار السريع للهواء الملوث، بسبب سرعة الرياح و درجة الحرارة و الرطوبة الخاصة بالجو 2، و هو ما أهل هذا النوع من التلوث لأن يتصدر قائمة أخطر جرائم البيئة على الإطلاق، و السبب إلى أن قد يتركب من طرف الدولة أو من هم يعملون لحسابها.

فالتقليل من الأضرار التي تلحق بالبيئة والاستعمال العقلاني والأمثل لمواردها على المستوى العالمي سيؤدي حتما إلى حماية طبقة الأوزون، و يساهم في استقرار تركيزات وانبعاثات الغازات الناجمة عن الأنشطة الأرضية في الفضاء الجوي الخارجي عند مستوى يحول دون التدخل

الإنساني في نظام المناخ، على نحو يكفي ويسمح للنظم البيئية بالتأقلم الطبيعي مع تغيير المناخ والاحتباس الحراري الذي أصبح يهدد العالم بأسره.

كثرة عدد الضحايا: لا يزال يعاني من ويلات الجرائم البيئية ضحايا لا حصر لهم خاصة إذا وقعت في المناطق السكنية أو التي يكثر فيها التجمعات البشرية، لذلك يجب قياس درجة التلوث بصفة مستمرة في الأماكن المصدرة للملوثات الكيميائية و الصناعية للسيطرة على مصادره.

و خير مثال يمكن الاستدلال به هو ما تسببت به القنبلتين النوويتين الملقاة في هيروشيما نكازاكي ، و كذا تجارب المستعمر الفرنسي في الصحراء الجزائرية التي تعد جرائم بيئية دولية و ليست تجارب علمية، والتي أطلق عليها تسميات " اليربوع الأزرق، اليربوع الأبيض، اليربوع الأحمر" على التوالي نسبة للعلم الفرنسي، حيث كانت قوتها تساوي عشرات الأضعاف قوة قنبلتي هيروشيما و نكازاكي، و التي خلفت العديد من الأمراض خاصة ما تعلق منها بالأمراض السرطانية وتناقص الولادات وتباعدها والإجهاض وارتفاع معدلات العقم وأمراض العيون والجلد وارتفاع معدلات الإجهاض عند الإبل، والأكثر من ذلك تسجيل 16 حالة وفاة بالسرطان في المناطق المجاورة ما بين 2004 و 2006 .

غالبية الجرائم البيئية مخالفات أو جنح:ما يمكن ملاحظته من خلال استقراء نصوص قانون العقوبات و مختلف القوانين الخاصة أن غالبية الجرائم البيئية مكيفة على أنها مخالفات أو جنح ، بحيث لا تتعدى العقوبات المرصودة لأغلبها الغرامات **الجزائية، أما الجنايات في المجال البيئي فهي نادرو سيتم التطرق تفصيلا لهذه العقوبات لاحقا.**

الوحدة التعليمية الثانية: أركان الجريمة البيئية

الملخص:

عندما يجرم المشرع الأفعال التي تمس بالبيئة و سلامتها ، ذلك أن البيئة تعتبر مركبا قيميا لا يخرج عن قيم المجتمع التي يسعى إلى الحفاظ عليها، ونظرا لتسارع مظاهر التطور في نماذج الأنشطة الصناعية والتجارية وما ترتبه من آثار ضارة بالبيئة في احد عناصرها الأساسية أو أكثر على نحو يخل بالتوازن البيئي لحياة الإنسان و الكائنات الحية الأخرى ، وهو ما جعل من الحق في بيئة سليمة حقا من حقوق الإنسان أسست له المواثيق و العهود الدولية ، و أدرجته معظم دساتير الدول ضمن الحقوق المحمية دستوريا

الكلمات المفتاحية: